



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

18 حزيران (يونيو) 2021 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

رسمياً.. مجلس الغرف السعودية يتحول إلى "اتحاد الغرف السعودية"

وفقاً لتطلعات رؤية 2030". وأضاف: يواكب النظام الجديد عملية تحول تتضمن إعادة هيكلة شاملة للاقتصاد السعودي وتطوير وإصلاح للأنظمة والتشريعات التجارية والاستثمارية فضلاً عن زيادة دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية، مما يضاعف من أهمية هذا النظام في تعزيز دور المجلس والغرف التجارية في هذه المرحلة ويمكن الأجهزة لتكون أكثر قدرة على مواكبة المتغيرات والموائمة مع الأجهزة الحكومية ذات الصلة في الخطط والاستراتيجيات التي تستهدف تنمية الاقتصاد الوطني وتعزيز دور القطاع الخاص. واعتبر أن تعديل اسم "مجلس الغرف السعودية" إلى "اتحاد الغرف السعودية"، جاء ليعبر عن المعنى الحقيقي لهذا الكيان الاقتصادي الذي يمثل مظلة نظامية لقطاع الأعمال في المملكة، فضلاً عن استحداث جهاز إشرافي باسم "الجمعية العمومية لاتحاد الغرف" وتفعيل أدوار الجمعيات العمومية للغرف التجارية ومنحها الصلاحيات اللازمة، الأمر الذي سيدعم حوكمة الأعمال ويعزز النزاهة والشفافية.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)



أعلن مجلس الغرف السعودية رسمياً عن تغيير مسماه إلى اتحاد الغرف السعودية، حيث يبدأ اليوم سريان نظام الغرف التجارية الجديد الصادر بقرار مجلس الوزراء. وفي هذا الإطار، أكد رئيس مجلس الغرف السعودية، عجلان بن عبد العزيز العجلان، أن "نظام الغرف التجارية الجديد، جاء متضمناً العديد من محاور التطوير والتحسين، ليعكس اهتمام وحرص القيادة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز، وولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الأمير محمد بن سلمان، على تطوير الأنظمة ذات الصلة بقطاع الأعمال، وتهيئة البيئة الملائمة للقطاع الخاص السعودي، ليضطلع بدوره في التنمية الاقتصادية".

وأوضح أن "تعديلات نظام الغرف الجديد،

ستحدث نقلة نوعية في مسيرة المجلس والغرف التجارية باستحداث مؤشرات قياس الأداء ورفع الكفاءة، مما يعزز تنافسية قطاع الأعمال وأجهزته المؤسسية"، منوهاً إلى أن "النظام الجديد، يعكس حرص الحكومة على تطوير الأنظمة ذات الصلة بقطاع الأعمال وتهيئة البيئة الملائمة للقطاع الخاص السعودي ليضطلع بدوره في التنمية الاقتصادية

Officially... The Council of Saudi Chambers Becomes the "Federation of Saudi Chambers"

The Council of Saudi Chambers officially announced the change of its name to the Federation of Saudi Chambers, as the new system of Chambers of Commerce issued by the Council of Ministers comes into force today.

In this context, the Chairman of the Council of Saudi Chambers, Ajlan bin Abdulaziz Al Ajlan, affirmed that "the new system of chambers of commerce, which includes many axes of development and improvement, reflects the leadership's interest and keenness under the leadership of the Custodian of the Two Holy Mosques King Salman bin Abdulaziz, and the Crown Prince, Vice President of the Council Minister and Defense Minister Prince Mohammed bin Salman, to develop regulations related to the business sector, and to create an appropriate environment for the Saudi private sector to play its role in economic development.

He stated that "the amendments to the new system of chambers will make a qualitative leap in the march of the council and chambers of commerce by introducing indicators to measure performance and raise efficiency, which enhances the competitiveness of the business sector and its institutional bodies," noting that "the new system reflects the government's keenness to develop systems related to the business sector and prepare the appropriate environment for the Saudi private sector to play its role in economic development in accordance with the

aspirations of Vision 2030.

Al Ajlan added that the new system is accompanied by a transformation process that includes a comprehensive restructuring of the Saudi economy, development and reform of commercial and investment systems and legislation, as well as an increase in the role of the private sector in economic development, which doubles the importance of this system in enhancing the role of the Council and Chambers of Commerce at this stage and enables the agencies to be more capable keeping pace with changes and aligning with relevant government agencies in plans and strategies aimed at developing the national economy and enhancing the role of the private sector. He also considered that the amendment of the name of the "Council of Saudi Chambers" to the "Federation of Saudi Chambers" came to express the true meaning of this economic entity, which represents a regular umbrella for the business sector in the Kingdom, as well as the creation of a supervisory body called the "General Assembly of the Federation of Chambers" and activating the roles of the general assemblies of the chambers of commerce and granting them the necessary powers, which will support business governance and enhance integrity and transparency.

Source (Asharq Al-Awsat Newspaper, Edited)

■ المركزي الإماراتي يتوقع نمو الناتج المحلي 2.4 في المئة

إلى جانب مساعدة الأفراد والشركات المتضررة من تداعيات الوباء للتغلب على الصعوبات المؤقتة التي يواجهونها في سداد الديون.

وبحسب التقرير؛ حرص المصرف المركزي خلال عام 2020، على مراقبة التطورات في القطاع المصرفي عن كثب، خصوصاً جودة الأصول ونمو الإقراض، حيث ظل القطاع المصرفي محافظاً على سيولته مع قدرة مستدامة على الإقراض. وبحسب

التقرير أسفرت تأثيرات الوباء عن ارتفاع رسوم المخصصات وانخفاض الدخل التشغيلي والربحية. وبقيت مستويات رأس المال الإجمالي واحتياطي السيولة أعلى من المتطلبات الرقابية.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)



توقع مصرف الإمارات المركزي أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 2.4 في المئة خلال عام 2021، و3.8 في المئة عام 2022، وأن يسجل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نمواً بنسبة 4 في المئة في كلا العامين.

وتوقع المركزي الإماراتي، وفقاً لـ "تقرير الاستقرار المالي" لعام 2020، والذي يشمل أبرز مؤشرات الملاءة المالية والسيولة التي تُظهر مرونة النظام

المالي للدولة الخليجية في ظل انتشار وباء "كوفيد-19" أن يتعافى اقتصاد الإمارات تدريجياً خلال عامي 2021 و2022 من تداعيات الجائحة. وأظهر التقرير أنّ خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة كانت فعالة في التخفيف من المخاطر التي شكلها الوباء، وذلك من خلال ضمان التدفق النقدي المستمر،

helping individuals and companies affected by the repercussions of the epidemic to overcome temporary difficulties they face in repaying debt.

According to the report; During the year 2020, the Central Bank was keen to closely monitor developments in the banking sector, especially the quality of assets and the growth of lending, as the banking sector maintained its liquidity with a sustainable ability to lend. According to the report, the effects of the pandemic resulted in higher provisioning fees and lower operating income and profitability. The levels of total capital and liquidity reserves remained above the regulatory requirements.

Source (Asharq Al-Awsat Newspaper, Edited)

■ المركزي المصري يتوقع استمرار التعافي الاقتصادي

التضخم بالتأثيرات غير المواتية لسنة الأساس على المدى القريب. كما من المتوقع أن يستمر النشاط الاقتصادي العالمي في التعافي من جائحة "كوفيد-19"، كاشفة عن أنّ الأرقام الأولية تظهر أن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمصر بلغ 2.9 في المئة خلال الربع الأول من 2021، ارتفاعاً من اثنين في المئة خلال الربع السابق.

وتوقع البنك المركزي أن يرتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مدفوعاً بالتأثير الإيجابي لسنة الأساس بشكل جزئي.

المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)



أبقى المركزي المصري على أسعار الفائدة الرئيسية من دون تغيير، حيث أبقّت لجنة السياسة النقدية على سعر فائدة الإقراض لأجل ليلة واحدة عند 9.25 في المئة، وسعر فائدة الإيداع لأجل ليلة واحدة عند 8.25 في المئة للمرة الخامسة على التوالي، وذلك بعد أن خفض الفائدة مرتين في سبتمبر (أيلول) ونوفمبر (تشرين الثاني)، بمقدار 50 نقطة أساس، في حين كان خفضها 300 نقطة أساس عند تفشي الجائحة في مارس (آذار) 2020.

وبحسب لجنة السياسة النقدية فقد ارتفع التضخم إلى 4.8 في المئة في مايو (أيار) من 4.1 في المئة في أبريل (نيسان) بعد أن كان قد انخفض من 4.5 في المئة في مارس (آذار). وبيّنت أنه من المتوقع أن تتأثر قراءات

unfavorable effects of the base year in the near term. The global economic activity is also expected to continue to recover from the "Covid-19" pandemic, revealing that preliminary figures show that Egypt's real GDP growth reached 2.9 percent during the first quarter of 2021, up from two percent during the previous quarter.

The Central Bank also expected the real GDP growth rate to rise, partly driven by the positive impact of the base year.

Source (Al Khaleej Newspaper-UAE, Edited)

■ The Central Bank of Egypt Expects the Continuation of the Economic Recovery

The Central Bank of Egypt kept the main interest rates unchanged, as the Monetary Policy Committee kept the overnight lending rate at 9.25 percent, and the overnight deposit rate at 8.25 percent for the fifth time in a row, after it cut interest twice in September and November, by 50 basis points, while its reduction was 300 basis points when the pandemic broke out in March 2020.

According to the Monetary Policy Committee, the inflation rose to 4.8 percent in May from 4.1 percent in April, after it had fallen from 4.5 percent in March. It indicated that inflation readings are expected to be affected by the